

## واقع تطبيق معوقات أساليب المراجعة الحديثة في المصارف العاملة بمدينة طبرق

(دراسة ميدانية على مصرف التجاري، الجمهورية، الوحدة، شمال افريقيا)

<sup>1\*</sup>رجاء سعد عبد الكريم، <sup>2</sup> أمل عيسى صالح

<sup>1</sup> المحاسبة، العلوم الإدارية والمالية، المعهد العالي للعلوم والتقنية، طبرق، ليبيا

<sup>2</sup> المحاسبة، العلوم الإدارية والمالية، المعهد العالي للعلوم والتقنية، طبرق، ليبيا

\* البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): [rajaasaad1991128@gmail.com](mailto:rajaasaad1991128@gmail.com)

## The Reality of the Obstacles to Applying Modern Auditing Methods in Banks Operating in Tobruk City

<sup>1\*</sup> Raja saed Abdul Karim, <sup>2</sup> AML ESSA SALEH

Accounting, Administrative and Financial Sciences, Higher Institute of Science and Technology, Tobruk, Libya

<sup>2</sup> Accounting, Administrative and Financial Sciences, Higher Institute of Science and Technology, Tobruk, Libya

تاريخ الاستلام: 2026/05/30 تاريخ المراجعة: 2026/06/20 تاريخ القبول: 2026/06/28- تاريخ النشر: 2026/07/26

**المخلص:** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات تطبيق أساليب المراجعة الحديثة في المصارف العاملة بمدينة طبرق، وذلك من خلال التعرف على واقع استخدام هذه الأساليب وتحديد أبرز المعوقات التي تحد من تطبيقها والتمثلة في المعوقات التقنية والبشرية والتنظيمية والتشريعية. ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات من عينة ميدانية بلغت (52) مفردة من العاملين في عدد من المصارف التجارية العاملة بمدينة طبرق، وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS). وأظهرت النتائج أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات حيث بلغ معامل ألفا كرو نباخ للمقياس ككل (0.911) كما بينت النتائج أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الظهور كمعوق دال إحصائياً في تطبيق أساليب المراجعة الحديثة حيث تمثلت أبرز المعوقات التقنية في ضعف البنية التحتية التقنية وعدم توفر قاعدة بيانات كاملة تدعم تطبيق أساليب المراجعة الحديثة كما أظهرت النتائج أن نقص الكفاءة المؤهلة في مجال أساليب المراجعة الحديثة يمثل معوقاً بشرياً دالاً إحصائياً رغم أن المحور البشري ككل لم يكن دالاً إحصائياً كذلك تبين أن المحورين التنظيمي والتشريعي لم يظهر كمعوقات دالة إحصائياً ككل، إلا أن عدم مواكبة القوانين المحلية للتطورات التقنية في أساليب المراجعة الحديثة ظهر كمعوق تشريعي دال إحصائياً وتوصلت الدراسة إلى أن أهم المعوقات التي تواجه تطبيق أساليب المراجعة الحديثة في المصارف محل الدراسة ترتبط بالجوانب التقنية، يليها نقص الكفاءات المؤهلة والحاجة إلى تطوير القوانين المحلية بما يتناسب مع التطورات التقنية. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير البنية التحتية الرقمية، وبناء قواعد بيانات متكاملة، وتوفير برامج تدريبية متخصصة لتأهيل الكوادر البشرية، إلى جانب تحديث التشريعات واللوائح المنظمة للمراجعة بما يواكب التطورات التقنية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: أساليب المراجعة الحديثة، معوقات المراجعة الحديثة، المراجعة الإلكترونية، المراجعة الداخلية، المصارف التجارية، مدينة طبرق.

**Abstract:** This study aimed to identify the barriers to implementing modern auditing methods in commercial banks operating in Tobruk City. It focused on examining the current use of modern auditing methods and identifying the main barriers that limit their implementation,

including technical, human, organizational, and legislative barriers. To achieve the objectives of the study, a descriptive-analytical approach was adopted, and a questionnaire was used as a data collection instrument. The field sample consisted of 52 respondents from employees of several commercial banks operating in Tobruk City. The collected data were analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). The results showed that the study instrument had a high level of reliability, with a Cronbach's alpha coefficient of 0.911 for the overall scale. The findings also indicated that the technical dimension was the only dimension that appeared as a statistically significant barrier to the implementation of modern auditing methods. The most prominent technical barriers were weak technical infrastructure and the lack of a complete database supporting the implementation of modern auditing methods. The results further revealed that the lack of qualified personnel in the field of modern auditing methods constituted a statistically significant human barrier, although the human dimension as a whole was not statistically significant. In addition, the organizational and legislative dimensions did not appear as statistically significant barriers at the overall dimension level. However, the lack of alignment between local laws and technological developments in modern auditing methods emerged as a statistically significant legislative barrier. The study concluded that the most important barriers to implementing modern auditing methods in the banks under study were related to technical aspects, followed by the shortage of qualified personnel and the need to develop local laws in line with technological developments. The study recommended developing digital infrastructure, establishing integrated databases, providing specialized training programs to qualify human resources, and updating legislation and regulations governing auditing in accordance with modern technological developments.

Keywords: Modern Auditing Methods, Barriers to Modern Auditing, Electronic Auditing, Internal Auditing, Commercial Banks, Tobruk City.

**المقدمة:** لقد صاحب التطور الذي شهده العالم على مر العصور تحولاً كبيراً على مستوى فهم ونشاطات المؤسسات؛ حيث واجهت الأخيرة تحديات جسيمة فرضها عليها المحيط والبيئة التي تنشط فيها وقد تزايدت هذه التحديات مع اتساع الحركة الاقتصادية والمالية، وانتقال تلك الكيانات من كونها مؤسسات صغيرة ذات معاملات بسيطة، إلى مؤسسات ضخمة ومعقدة تتسم بعمليات ذات حجم كبير وعابر للحدود. ومن أجل إدارة هذا الوضع، كان لزاماً على المؤسسات السعي الدائم للتأقلم مع المستجدات ومواكبة محددات النمو السريع؛ حرصاً منها على البقاء والاستمرار في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

وقد تطورت وسائل المراجعة من أساليب تقليدية إلى أساليب حديثة، وبالرغم ما توفره هذه الأساليب من مزايا عديدة إلا أن تطبيقها في المصارف التجارية لا يزل يواجه العديد من المعوقات أبرزها المعوقات التقنية والبشرية والتشريعية إضافة إلى معوقات متعلقة بجودة البيانات حيث تؤثر هذه المعوقات على كفاءة عملية المراجعة والحد من قدرة المصارف على مواكبة التطورات المهنية للمعايير الدولية للمراجعة.

بناءً على ذلك، أصبح من الواجب تنسيق جملة من الوسائل والاستراتيجيات التي تتناسب مع احتياجات المؤسسات ومتطلبات محيطها، وبما يضمن لأصحاب المصلحة الحفاظ على أموالهم، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، والحد من الأخطاء المحاسبية ومن أبرز هذه الوسائل "المراجعة"، التي غدت أمراً ضرورياً وحتمياً للمؤسسات المعاصرة؛ كونها تمثل نشاطاً تقييمياً يستند إلى الفحص والتدقيق المستمر لكافة العمليات المالية والمحاسبية، بهدف حماية الأصول، وضمان سلامة مختلف أنشطة المؤسسة.

ورغم أهمية هذه الأساليب، فإن تطبيقها في العديد من المصارف التجارية يواجه معوقات متعددة، منها ضعف البنية التقنية، وقلة الكفاءات المؤهلة، ومحدودية التدريب، وضعف دعم الإدارة العليا، إضافة إلى تحديات تنظيمية وتشريعية وتؤثر هذه المعوقات في كفاءة المراجعة الداخلية والخارجية، وفي قدرة المصارف على مواكبة التطورات المهنية والمعايير الدولية .

وانطلاقاً من أهمية هذا الموضوع، جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على معوقات تطبيق أساليب المراجعة الحديثة في المصارف التجارية، من خلال التعرف على مفهوم المراجعة الحديثة، وأهم أساليبها وبيان أبرز التحديات التي تواجه تطبيقها وتحليل أثرها في جودة المراجعة والرقابة الداخلية، وصولاً إلى تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها المساهمة في تطوير بيئة المراجعة داخل المصارف التجارية، وتعزيز قدرتها على مواكبة التطورات التقنية والمهنية، بما يحقق الكفاءة والشفافية ويدعم جودة الأداء المؤسسي.

#### أولاً: الإطار العام للدراسة

### 1- مشكلة البحث

تعد وظيفة المراجعة حديثة حيث ارتبط ظهورها بأزمة الكساد التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 1929م وقد ظهرت الحاجة إليها بعد تعدد المؤسسات وتشعب أعمالها، فكبر حجم المؤسسة لا يعني التطور والازدهار ما لم يكن هنالك تفسير عقلاني لها، ومن هنا أصبحت المراجعة وظيفة لا يمكننا الاستغناء عنها، فتطور دورها وتغيرت النظرة القديمة لها، حيث شهدت في الخمسينيات من القرن الماضي تحولاً سريعاً في مفهوم ونطاق فحصها، بحيث لم تعد تلك الوظيفة التي تهتم باكتشاف الغش والاختلاسات المالية بل أصبح دورها في تحسين الأداء الكلي لأي مؤسسة خصوصاً القطاع المصرفي لمواكبة التطورات.

حيث تكمن مشكلة الدراسة في وجود فجوة بين التطور المستمر في أساليب تطورات المراجعة الحديثة وبين مستوى تطبيقها الفعلي داخل المصارف التجارية، حيث تواجه هذه المصارف عدداً من المعوقات التي تحد من الاستفادة الكاملة من تلك الأساليب، مما قد ينعكس على جودة عملية المراجعة وكفاءة الرقابة الداخلية.

ويمكن صياغة المشكلة في السؤال الرئيس الآتي:

#### ماهي معوقات تطبيق أساليب المراجعة الحديثة في المصارف العاملة بمدينة طبرق؟

ومن هذا السؤال الرئيسي تتفرع الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما واقع استخدام أساليب المراجعة الحديثة في المصارف التجارية؟
- ما المعوقات التقنية التي تحد من تطبيق أساليب المراجعة الحديثة؟
- ما المعوقات البشرية والإدارية التي تحد من تطبيق أساليب المراجعة الحديثة؟
- ما معوقات للقوانين والتشريعات التي تحد من تطبيق أساليب المراجعة الحديثة؟

### 2-فرضيات البحث

- الفرضية الرئيسية: توجد معوقات ذات دلالة إحصائية تحد من تطبيق أساليب المراجعة الحديثة في المصارف العاملة بمدينة طبرق.
- الفرضية الفرعية الأولى (المعوقات التقنية): توجد معوقات تقنية ذات دلالة إحصائية تواجه تطبيق أساليب المراجعة الحديثة.
- الفرضية الفرعية الثانية (المعوقات البشرية): توجد معوقات بشرية ذات دلالة إحصائية تواجه تطبيق أساليب المراجعة الحديثة.
- الفرضية الفرعية الثالثة (المعوقات التنظيمية): توجد معوقات تنظيمية ذات دلالة إحصائية تواجه تطبيق أساليب المراجعة الحديثة.
- الفرضية الفرعية الرابعة (المعوقات التشريعية): توجد معوقات تشريعية ذات دلالة إحصائية تواجه تطبيق أساليب المراجعة الحديثة.

### 3-أهداف البحث تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على أساليب المراجعة الحديثة المستخدمة في المصارف العاملة بمدينة طبرق.

- التعرف على مستوى تطبيق أساليب المراجعة الحديثة في المصارف العاملة بمدينة طبرق .
- تحديد المعوقات (التقنية، البشرية، التنظيمية، التشريعية) التي تحد من تطبيق أساليب المراجعة الحديثة .
- تقديم مقترحات وتوصيات تسهم في الحد من هذه المعوقات في المصارف التجارية .

#### 4- أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في التوصل إلى مدى المراجعة الحديثة في تحسين الأداء داخل المصارف التجارية وبيان دورها في التحقق من صحة البيانات المالية وحفاظها على كيانها مما يساعد على رفع مكانات وبلوغها للأهداف المسطرة على أكمل وجه. وتنقسم الأهمية إلى أهمية علمية نظرية وأهمية عملية:

#### 5- الأهمية العلمية

من خلال اثر الأبحاث العلمية السابقة المتعلقة بأساليب المراجعة الحديثة من خلال التعرف على المعوقات التي تحد من تطبيقها في البيئة المصرفية الليبية بما يسهم في توفير أساس علمي لدراسات مستقبلية في هذا المجال.

#### الأهمية العملية

يسهم هذا البحث في تقديم مقترحات وتوصيات من شأنها تحسين كفاءة وفعالية أداء المراجعة داخل إدارات المصارف وإدارات المراجعة الداخلية والمراجعين والجهات الرقابية والإشرافية.

#### 6- منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال القراء والادبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث واستنباط أسئلة سيتم عرضها في الجانب الميداني من خلال أداة استقصاء للحصول على البيانات من العاملون في المصارف التجارية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

#### 7- حدود البحث

- الحدود المكانية: المصارف التجارية العاملة في مدينة طبرق.
- الحدود الدراسية: المراجعون والمحاسبين والإداريين داخل المصارف .
- الحدود الموضوعية: دراسة معوقات تطبيق أساليب المراجعة الحديثة في القطاع المصرفي.
- الحدود الزمنية: 10 / 05 / 2026

#### 8- الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة من أهم أجزاء البحث العلمي، إذ تسهم في التعرف على الجهود البحثية التي تناولت موضوع الدراسة، وتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، والاستفادة من نتائجها في بناء الإطار النظري وصياغة الفرضيات واختيار المنهج المناسب. ومنها ما يلي:

- دراسة تومي ومصطفى 2021، بعنوان: "الصيرفة الإلكترونية كآلية لعصرنة المصارف الجزائرية وضمان جودة الخدمة المصرفية": دراسة استطلاعية لعينة من عملاء وكالات المصارف الخاصة بمدينة المدية. هدف البحث إلى التعرف على مدى مساهمة الصيرفة الإلكترونية في عصرنة القطاع المصرفي الجزائري وضمان جودة الخدمة المصرفية من أجل الوصول إلى هذا الهدف تم استخدام استبانة لعينة عشوائية من عملاء وكالات المصارف الخاصة العاملة بمدينة (سوسيتي جنرال، مصرف الخليج بي نبي باريباس، نتيكسيس) وقد أظهرت نتائج البحث أن هنالك تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق الصيرفة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية من منظور العملاء في وكالات المصارف الخاصة أدت إلى تحسين الأنظمة المصرفية، وخفض تكاليف العمليات الخاصة بالعملاء، وساعدت المصارف على الربط والتنسيق بين فروعها المختلفة كما سهلت على العملاء القيام بمختلف الأعمال المصرفية بالطريقة التي توفر لهم الراحة والأمان هذا ما أدى إلى

رفع كفاءة الخدمات المصرفية الالكترونية وتحسين جودتها الا انها مازالت بطيئة وغير متنوعة, ولم تصل لحد الآن الي المستوى المطلوب لمنافسة المصارف الرائدة في هذا المجال, وأوصت البحث بضرورة تكييف التشريعات والقوانين وفق متطلبات العمل المصرفي الالكتروني.

#### تعليق على دراسة تومي ومصطفي

تعد هذه الدراسة من الدراسات المهمة التي ابرزت دور الصيرفة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفي, كما أوضحت أهمية تحديث الأنظمة المصرفية وتطوير التشريعات الداعمة للتحويل الرقمي. وتتشابه مع الدراسة الحالية في اهتمامها بتطوير القطاع المصرفي باستخدام التقنيات الحديثة, الا انها تختلف في تركيزها علي جودة الخدمات المصرفية, بينما تركز الدراسة الحالية على معوقات تطبيق أساليب المراجعة الحديثة في المصارف الليبية.

**دراسة مزعل 2021 بعنوان "المعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الالكترونية": دراسة استطلاعية لأراء عينة من موظفي المصارف العاملة في مدينة الناصرية.** هدفت البحث الي تسليط الضوء على أبرز المعوقات التي تحول دون تطبيق الصيرفة الالكترونية في المصارف العاملة في مدينة الناصرية وتم التوصل لمجموعة من النتائج كام أهمها هو أن البيئة الثقافية والاجتماعية كانت من أبرز معوقات تطبيق الصيرفة الالكترونية في فروع المصارف العاملة في مدينة الناصرية, ثم جاءت الجوانب القانونية والأمنية بالمرتبة الثانية تلتها المتطلبات المادية والبشرية بالمرتبة الثالثة بحسب إجابة افراد العينة حول كل محور من محاور استمارة الاستبيان.

#### التعليق على دراسة مزعل 2021

أسهمت هذه الدراسة في تحديد أبرز المعوقات التي تحد من تطبيق الصيرفة الالكترونية, ولا سيما المعوقات الثقافية والقانونية والبشرية, وهو ما يتقاطع مع الدراسة الحالية في تناولها للمعوقات التنظيمية والبشرية والتشريعية إلا ان الدراسة الحالية تختلف في أنها تبحث معوقات تطبيق أساليب المراجعة الحديثة بدلاً من معوقات الصيرفة الالكترونية.

**- دراسة فاطمة الفلاح 2023 "بعنوان درجة مساهمة التحويل الرقمي في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية\_ دراسة ميدانية علي المصارف التجارية الليبية العاملة في المنطقة الشرقية":** هدفت الي التعرف علي درجة مساهمة التحويل الرقمي في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية, واستنتجت أن التحويل الرقمي يساهم بدرجة كبيرة في تطوير منهجية وأساليب المراجعة الداخلية, وأوصت ضرورة الاعتماد علي التكنولوجيا وتطوراتها, واستخدامها بالمصارف التجارية, حتي تسهل عملية الرقابة علي سير الاعمال داخلها, وكذلك ضرورة التركيز علي تطوير المراجعين الداخليين من خلال تكثيف الدورات التدريبية لهم, حتي يتمكنوا من الاستفادة اكثر من تطبيقات التحويل الرقمي في أداء مهامهم الرقابية, كما يجب أن تهتم إدارات المصارف التجارية بحماية وأمن المعلومات, من خلال وضع استراتيجيات لتأمين البيانات الخاصة بالعملاء, وضرورة اهتمام أقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بتطوير وتحديث المناهج التعليمية بما يواكب التطورات التكنولوجية الحديثة, وبما يساهم في توفير خريجين مؤهلين للتعامل مع تكنولوجيا التحويل الرقمي.

#### التعليق على دراسة فاطمة الفلاح 2023

أظهرت الدراسة أهمية التحويل الرقمي في تطوير وظيفة المراجعة الحديثة داخل المصارف التجارية الليبية, وأكدت ضرورة تدريب المراجعين وتطوير البنية التقنية, وتستفيد الدراسة الحالية من هذه النتائج في تفسير أهمية التحويل الرقمي, إلا أنها تتجه الي دراسة المعوقات التي تواجه تطبيق أساليب المراجعة الحديثة, وليس قياس أثر التحويل الرقمي فقط.

**- عبد الرحمن ومحمد شلغوف (2024) بعنوان "تحديات التحويل الرقمي وأثرها من عمليات إدارة المعرفة من المؤسسات الخدمية، دراسة رسالة\_ مصرف الجمهورية مدينة الزاوية":** يهدف هذا البحث الي التعرف على تحديات التحويل الرقمي

وأثرها في عملية إدارة المعرفة في المؤسسات الخدمية بمصرف الجمهورية في مدينة الزاوية ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع الحصر الشامل وتوزيع قائمة استفتاء على جميع المدراء ورؤساء الأقسام وخلصت الدراسة الى عدة نتائج أهمها:

ان جميع العوامل كانت مؤشرات مهمه لإدارة المعرفة وفقاً للدرجة واوصت البحث بضرورة العمل على التوجه نحو التحول الرقمي من خلال زيادة دعم الإدارة العليا لمواجهة التحديات.

#### التعليق على دراسة عبد الرحمن ومحمد شلغوف (2024)

- ركزت الدراسة على التحديات التي تواجه التحول الرقمي وأثرها في إدارة المعرفة، وأبرزت أهمية دعم الإدارة العليا لمشروعات التحول الرقمي وتتفق مع الدراسة الحالية في تناولها للعوامل التنظيمية والإدارية، لكنها تختلف في مجال التطبيق إذ تركز الدراسة الحالية على معوقات تطبيق أساليب المراجعة الحديثة في المصارف التجارية الليبية.
- دراسة خالد ربح، 2025 \_ "واقع وتحديات مهنة المراجعة الخارجية في ظل التحول الرقمي": هدفت الدراسة الى التعرف على الواقع لمهنة المراجعة الداخلية في ظل التحول الرقمي واستكشاف تأثير هذا التحول على الواقع لمهنة المراجعة في البيئة الليبية، ومعرفة التحديات التي تواجه المراجعين في استخدام أدوات التحول الرقمي. واستنتجت أن التحول له تأثير إيجابي على مهنة المراجعة حيث أظهرت البحث علي وجود عاقبة إحصائية بين التحول الرقمي وبين جودة وكفاءة المراجعة، وان هنالك بعض التحديات المهنية والتقنية التي تحد من قدرة المراجعين على الاستفادة من أدوات التحول الرقمي. وان التدريب المستمر للمراجعين وتطوير المعايير للمراجعة يسهم في الحد من التحديات.

#### التعليق على دراسة خالد ربح (2025)

أوضحت الدراسة ان التحول الرقمي يسهم في رفع جودة وكفاءة المراجعة الخارجية، مع وجود تحديات تقنية ومهنية تستلزم التدريب المستمر وتطوير معايير المراجعة. وتعد نتائجها داعمة للدراسة الحالية، خاصة فيما يتعلق بالمعوقات التقنية والبشرية التي تؤثر في تطبيق أساليب المراجعة الحديثة.

- دراسة المهدي حمودة، 2026 \_ بعنوان "دور التحول الرقمي في مهنة المحاسبة والمراجعة الداخلية واثره علي الأداء المالي \_ دراسة ميدانية علي المصارف التجارية الليبية": هدف البحث الي دور التحول الرقمي في تعزيز ممارسات مهنة المحاسبة والمراجعة الداخلية وبيان اثرها المتوقع علي الأداء المالي، استنتجت ان هناك دور إيجابي لتبني التحول الرقمي في تعزيز ممارسات مهنة المحاسبة وكذلك مهنة المراجعة الداخلية بالمصارف، كما ان وجود هذا الأثر علي الإيجابي له اثر علي الأداء المالي بتلك المصارف، وكذلك مجموعة من المعوقات تواجه تطبيق التحول الرقمي في المصارف. واوصت الي عدة توصيات أهمها ضرورة قيام الادارات العليا والتنفيذية في المصارف بتبني عمليات التحول الرقمي والعمل على توفير أحدث الأجهزة والتطبيقات الالكترونية لمواجهة التحديات الناتجة عن التكنولوجيا والحد من المخاطر المترتبة عليها، والزامها لتبني القوانين والتشريعات لمكافحة الجرائم الالكترونية للتقليل من مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات.

#### التعليق على دراسة المهدي حمودة (2026)

أكدت الدراسة وجود أثر إيجابي للتحول الرقمي في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي، كما أشرت الي وجود معوقات تحول دون التطبيق الكامل وتعد من أكثر الدراسات ارتباطاً بالدراسة الحالية، لأنها تناولت البيئة المصرفية الليبية، غير ان الدراسة الحالية تركز بصورة أكثر تفصيلاً على تصنيف المعوقات الي تقنية وبشرية وتنظيمية وتشريعية.

#### ثانياً: الإطار النظري للدراسة

9- تعرف المراجعة الحديثة في البيئة الليبية بأنه عملية منظمة تعتمد على أساليب علمية وتقنيات حديثة تهدف الي تقييم كفاءة وفعالية الأنظمة المالية والإدارية داخل المؤسسات وتركز على تحليل المخاطر والتأكد من سلامة الإجراءات وتحسين الأداء العام.

مع دعم الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة كما تتجاوز المفهوم التقليدي الذي يقتصر على فحص الحسابات لتشمل الجوانب الإدارية والتشغيلية والاستراتيجية وتستخدم أدوات مثل تحليل البيانات ونظم المعلومات وتساهم في تعزيز الشفافية والحوكمة داخل المؤسسة خاصة في القطاع المصرفي. (محمد مفتاح زوى، 2020)

#### 10- معوقات تطبيق أساليب المراجعة الحديثة

##### الفرع الأول: أنواع المعوقات

1- **المعوقات التقنية:** تتمثل المعوقات التقنية في ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وعدم تكامل الأنظمة الإلكترونية، وارتفاع تكلفة البرامج والأجهزة، إضافة إلى مخاطر الأمن السيبراني، وعدم توفر قواعد بيانات متطورة تدعم تنفيذ أساليب المراجعة الإلكترونية والرقمية بكفاءة. (سعيد، ورزق الله 2025).

##### 2- المعوقات البشرية:

تتمثل المعوقات البشرية في نقص الكفاءات المهنية للمراجعين الداخليين، وضعف التأهيل في استخدام التقنيات الحديثة، وقلة التدريب المستمر، ومقاومة العاملين للتغيير، وضعف الوعي بأهمية التحول الرقمي في المراجعة، مما يقلل من قدرة المراجع الداخلي على تنفيذ إجراءات مراجعة حديثة بكفاءة وفعالية. (فرج، وأبوز يد، 2026)

##### 3- المعوقات التنظيمية:

تتمثل المعوقات التنظيمية في ضعف دعم الإدارة العليا لوظيفة المراجعة الداخلية، وعدم استقلالية إدارة المراجعة، وغياب التنسيق بين الإدارات، إضافة إلى قصور الهياكل التنظيمية وعملية عدم توفير الموارد المالية والبشرية الكافية لتطبيق أساليب المراجعة الحديثة. كما يؤدي ضعف التخطيط الاستراتيجي للمراجعة إلى انخفاض كفاءة الأداء وعدم مواكبة التطورات المهنية. (كريبات، 2017)

##### 4- المعوقات التشريعية:

تتمثل المعوقات التشريعية في غياب أو ضعف التشريعات المنظمة لاستخدام أساليب المراجعة الحديثة، وعدم تحديث القوانين بما يتوافق مع التطور الرقمي، إضافة إلى عدم إلزام المؤسسات بتطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، مما يحد من انتشار الممارسات الحديثة ويؤثر في جودة أعمال المراجعة. (أحمد، والزرورق، 2020)

#### 10- أثر هذه المعوقات على جودة المراجعة وسبل التغلب عليها

##### أولاً: أثر هذه المعوقات على جودة المراجعة

تؤدي هذه المعوقات إلى

1- انخفاض جودة المراجعة

2- ضعف الرقابة الداخلية.

3- زيادة مخاطر الغش

4- تأخر إصدار تقارير المراجعة.

5- انخفاض جودة القرارات الإدارية.

6- ضعف الثقة في القوائم المالية.

ويرى جمعة (2019) أن استمرار هذه المعوقات ينعكس سلباً على فعالية المراجعة الداخلية ويقلل من قدرتها على تحقيق أهدافها.

ثانياً سبل التغلب على المعوقات: يمكن الحد من هذه المعوقات من خلال:

- 1- تطوير البنية التحتية التقنية.
- 2- توفير برامج تدريب وتأهيل مستمرة.
- 3- تطبيق المعايير الدولية للمراجعة
- 4- تحديث الأنظمة والبرمجيات
- 5- زيادة دعم الإدارة العليا
- 6- تعزيز الأمن السيبراني.
- 7- نشر ثقافة التحول الرقمي
- 8- الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في أعمال المراجعة.

#### 11- علاقة المراجعة الحديثة وجودة الأداء المصرفي

تعتبر الخدمات المصرفية الإلكترونية الأساس الذي تركز عليه مجالات تحديث وعصرنة الإدارة المصرفية، وإن مسيرتها تؤشر على بداية المسار الصحيح الذي يعني خلق المستقبل والتأثير في اتجاهاته من خلال استثمار فرص النمو التي تظهر في بيئة الأعمال المرتبطة بالإنترنت والعالم الرقمي. ووسط تعاظم الاعتماد على الشبكات المفتوحة والتقنيات المتطورة على نحو واسع وفي كل المستويات، أصبح التحول الرقمي ضرورة لجميع الجهات التي تسعى إلى تطوير خدماتها وتحديثها، وتسهيل وصولها إلى المستفيدين. ولا يعني التحول الرقمي تطبيق التكنولوجيا داخل البنوك فحسب، بل هو برنامج كامل شامل يركز على المؤسسة وطريقة عملها داخلياً قبل تقديم الخدمات للجمهور المستفيد. كما ساهم في الربط بين القطاعات العامة والخاصة بعضها ببعض، بحيث يمكن إنجاز العمل المشترك بمرونة. (مسعودي، 2016)

#### 12- واقع استخدام أساليب المراجعة الحديثة في المصارف التجارية

تشير العديد من الدراسات إلى أن المصارف التجارية تعد من أكثر المؤسسات استخداماً للتقنيات الحديثة، وذلك بسبب طبيعة نشاطها واعتمادها على نظم المعلومات في تنفيذ العمليات المالية اليومية ومع ذلك، فإن درجة تطبيق أساليب المراجعة الحديثة تختلف من مصرف إلى آخر تبعاً لعوامل متعددة، منها حجم المصرف، والإمكانيات المالية، ومستوى التطور التقني، ومدى اهتمام (بالنور، 2025)

الإدارة العليا بتطوير وظيفة المراجعة وتستخدم المصارف التجارية العديد من التطبيقات الحديثة، مثل:

- 1- أنظمة المراجعة الإلكترونية.
- 2- برامج تحليل البيانات المالية.
- 3- أنظمة اكتشاف الاحتيال المالي.
- 4- المراجعة المستمرة للعمليات المصرفية.
- 5- أنظمة متابعة الالتزام باللوائح والتعليمات.
- 6- تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحليل العمليات غير الطبيعية.

#### ثالثاً: الجانب الميداني

##### 1- تحليل البيانات الديموغرافية

يوضح الجدول رقم 1 خصائص أفراد العينة المشاركين في الدراسة، حيث بلغ عدد المشاركين 52 فرداً موزعين على أربعة مصارف ليبية. وجاء مصرف التجاري في المرتبة الأولى من حيث عدد المشاركين بنسبة 36.50%، بينما تساوت مصارف



## واقع تطبيق معوقات أساليب المراجعة الحديثة في المصارف العاملة بمدينة طبرق

الجمهورية وشمال افريقيا والوحدة بنسبة 21.20% لكل مصرف. وهذا يعكس وجود تمثيل مناسب لعدة مصارف، مع ارتفاع نسبي لمشاركة مصرف التجاري.

أما من حيث الجنس، فقد كانت النسبة الأكبر من المشاركين من الذكور، حيث بلغت 80.80%، مقابل 19.20% للإناث. وهذا يشير إلى أن العينة يغلب عليها الطابع الذكوري، وهو أمر قد يرتبط بطبيعة العمل المصرفي أو بطبيعة الأقسام التي شملتها الدراسة.

وفيما يتعلق بالعمر، يتضح أن الفئة العمرية من 25 إلى 35 سنة هي الأكثر تمثيلاً بنسبة 42.30%، تليها فئة من 36 إلى 45 سنة بنسبة 26.90% وهذا يدل على أن أغلب أفراد العينة ينتمون إلى فئات عمرية نشطة ولديها قدرة على التعامل مع بيئة العمل المصرفي ومتطلباتها.

أما من حيث المؤهل العلمي، فقد جاءت نسبة الحاصلين على البكالوريوس في المرتبة الأولى وبنسبة مرتفعة بلغت 86.50%، بينما كانت نسب حملة الليسانس والماجستير والدكتوراه منخفضة. وهذا يوضح أن أغلب أفراد العينة لديهم مستوى تعليمي جامعي مناسب لطبيعة العمل المصرفي.

وبالنسبة للمستوى الوظيفي، فقد شكل الموظفون النسبة الأعلى من العينة بنسبة 44.20%، يليهم رؤساء الأقسام أو الوحدات والمحاسبون بنسبة 25.00% لكل منهما، في حين كانت نسبة المراجعين 5.80%. وهذا يعكس أن العينة تضم مستويات وظيفية مختلفة، مع غلبة فئة الموظفين.

أما سنوات الخدمة، فقد جاءت الفئة من 5 إلى أقل من 10 سنوات في المرتبة الأولى بنسبة 32.70%، بينما تساوت فئتا أقل من 5 سنوات ومن 20 سنة فأكثر بنسبة 25.00% لكل منهما. وهذا يشير إلى وجود تنوع في الخبرة العملية بين أفراد العينة، مما يساعد في الحصول على آراء مختلفة حول معوقات تطبيق أساليب المراجعة الحديثة في المصارف الليبية. وبشكل عام، يمكن القول إن خصائص العينة مناسبة لطبيعة الدراسة، لأنها تضم مشاركين من مصارف مختلفة، ومن مستويات عمرية وتعليمية ووظيفية متنوعة، الأمر الذي يعزز من قدرة الدراسة على فهم واقع تطبيق أساليب المراجعة الحديثة والمعوقات المرتبطة بها.

جدول رقم 1: خصائص أفراد العينة

| المتغير | الفئة             | التكرار | النسبة |
|---------|-------------------|---------|--------|
| المصرف  | مصرف الجمهورية    | 11      | 21.20% |
|         | مصرف التجاري      | 19      | 36.50% |
|         | مصرف شمال افريقيا | 11      | 21.20% |
|         | مصرف الوحدة       | 11      | 21.20% |
| الجنس   | ذكر               | 42      | 80.80% |
|         | أنثى              | 10      | 19.20% |
| العمر   | أقل من 25 سنة     | 9       | 17.30% |
|         | من 25 إلى 35      | 22      | 42.30% |
|         | من 36 إلى 45      | 14      | 26.90% |

## واقع تطبيق معوقات أساليب المراجعة الحديثة في المصارف العاملة بمدينة طبرق

|                          |    |        |
|--------------------------|----|--------|
| أكبر من 45               | 7  | 13.50% |
| بكالوريوس                | 45 | 86.50% |
| ليسانس                   | 5  | 9.60%  |
| ماجستير                  | 1  | 1.90%  |
| دكتوراه                  | 1  | 1.90%  |
| رئيس قسم أو وحدة         | 13 | 25.00% |
| مراجع                    | 3  | 5.80%  |
| محاسب                    | 13 | 25.00% |
| موظف                     | 23 | 44.20% |
| أقل من 5 سنوات           | 13 | 25.00% |
| من 5 إلى أقل من 10 سنوات | 17 | 32.70% |
| من 10 إلى 20 سنة         | 9  | 17.30% |
| من 20 سنة فأكثر          | 13 | 25.00% |

## 2- اختبار الصدق والثبات

### ثبات الأداة

يوضح الجدول رقم (2) نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرو نباخ، حيث أظهرت النتائج أن جميع محاور الاستبيان حققت معاملات ثبات مقبولة، إذ تراوحت قيم ألفا بين (0.722) و(0.825)، وهي جميعها أعلى من الحد الأدنى المقبول البالغ (0.70)، مما يدل على تمتع فقرات كل محور بدرجة جيدة من الاتساق الداخلي وإمكانية الاعتماد عليها في قياس المتغيرات التي وضعت من أجلها وجاء المحور التشريعي في المرتبة الأولى من حيث الثبات، حيث بلغت قيمة معامل ألفا كرو نباخ (0.825)، مما يشير إلى ارتفاع درجة الاتساق بين عباراته. تلاه المحور التقني بقيمة (0.752)، ثم المحور التنظيمي بقيمة (0.743)، في حين سجل المحور البشري أقل قيمة بلغت (0.722)، إلا أنها ما تزال ضمن الحدود المقبولة إحصائياً.

أما بالنسبة للمقياس ككل، فقد بلغت قيمة معامل ألفا كرو نباخ (0.911)، وهي قيمة مرتفعة جداً، تعكس وجود اتساق داخلي قوي بين جميع عبارات الاستبيان، وتؤكد أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، الأمر الذي يجعلها صالحة للاستخدام في تحليل البيانات والإجابة عن سؤال الدراسة المتعلق بمعوقات تطبيق أساليب المراجعة الحديثة في المصارف الليبية.

الجدول 2: ثبات الأداة باستخدام معامل ألفا كرو نباخ

| المحور        | عدد العبارات | ألفا كرو نباخ | الحكم |
|---------------|--------------|---------------|-------|
| المحور التقني | 4            | 0.752         | مقبول |
| المحور البشري | 3            | 0.722         | مقبول |

|                 |    |       |       |
|-----------------|----|-------|-------|
| المحور التنظيمي | 4  | 0.743 | مقبول |
| المحور التشريعي | 4  | 0.825 | مقبول |
| المقياس ككل     | 15 | 0.911 | مرتفع |

### صدق الاتساق الداخلي

يوضح الجدول رقم (3) نتائج صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان، وذلك من خلال حساب معامل الارتباط بين كل عبارة والمحور الذي تنتمي إليه. وتبين من النتائج أن جميع معاملات الارتباط جاءت موجبة ومرتفعة نسبياً، حيث تراوحت بين (0.693) و(0.859)، وهي قيم تدل على وجود علاقة قوية بين العبارات ومحاورها.

كما أظهرت نتائج الدلالة الإحصائية أن جميع العبارات كانت دالة عند مستوى أقل من (0.001)، وهذا يعني أن كل عبارة ترتبط بمحورها ارتباطاً معنوياً واضحاً، ولا توجد عبارة ضعيفة أو غير منسجمة مع المحور الذي تقيسه.

وعلى مستوى المحاور، يتضح أن عبارات المحور التقني ارتبطت بمحورها بقيم جيدة تراوحت بين (0.693) و(0.824)، مما يشير إلى أن هذه العبارات تقيس الجوانب التقنية المرتبطة بمعوقات تطبيق أساليب المراجعة الحديثة. كما أظهرت عبارات المحور البشري معاملات ارتباط مرتفعة نسبياً تراوحت بين (0.736) و(0.859)، وهو ما يعكس اتساقاً قوياً بين العبارات التي تقيس الجوانب البشرية.

أما المحور التنظيمي فقد جاءت معاملات الارتباط فيه بين (0.712) و(0.811)، وهي قيم مناسبة وتدل على أن العبارات تعبر بوضوح عن المعوقات التنظيمية. وبالنسبة إلى المحور التشريعي، فقد تراوحت معاملات الارتباط بين (0.796) و(0.849)، وهي قيم مرتفعة تؤكد قوة الاتساق الداخلي لعبارات هذا المحور.

وبناء على ذلك، يمكن القول إن أداة الدراسة تتمتع بدرجة جيدة من صدق الاتساق الداخلي، حيث إن جميع العبارات جاءت دالة إحصائياً ومرتبطة بمحاورها بدرجات مناسبة، مما يؤكد صلاحية الاستبيان للاعتماد عليه في تحليل معوقات تطبيق أساليب المراجعة الحديثة في المصارف الليبية.

### الجدول 3: صدق الاتساق الداخلي

| العبارة | المحور        | معامل الارتباط | الدالة | الحكم |
|---------|---------------|----------------|--------|-------|
| Q1      | المحور التقني | 0.693          | <0.001 | دال   |
| Q2      |               | 0.824          | <0.001 | دال   |
| Q3      |               | 0.733          | <0.001 | دال   |
| Q4      |               | 0.78           | <0.001 | دال   |
| Q5      | المحور البشري | 0.736          | <0.001 | دال   |
| Q6      |               | 0.807          | <0.001 | دال   |
| Q7      |               | 0.859          | <0.001 | دال   |

|     |                 |       |        |     |
|-----|-----------------|-------|--------|-----|
| Q8  |                 | 0.726 | <0.001 | دال |
| Q9  | المحور التنظيمي | 0.757 | <0.001 | دال |
| Q10 |                 | 0.712 | <0.001 | دال |
| Q11 |                 | 0.811 | <0.001 | دال |
| Q12 | المحور التشريعي | 0.799 | <0.001 | دال |
| Q13 |                 | 0.849 | <0.001 | دال |
| Q14 |                 | 0.796 | <0.001 | دال |
| Q15 |                 | 0.798 | <0.001 | دال |

### 3- تحليل البيانات الرئيسية

#### المحور الأول: المحور التقني

يوضح الجدول رقم (4) نتائج تحليل المحور التقني بوصفه أحد المحاور الرئيسية المرتبطة بمعوقات تطبيق أساليب المراجعة الحديثة في المصارف الليبية. وقد بلغ المتوسط العام للمحور (2.69)، مع مستوى دلالة بلغ (0.019)، وهي قيمة أقل من (0.05)، مما يعني أن المحور التقني جاء دال إحصائياً. وهذا يشير إلى أن العوامل التقنية تمثل معوقاً واضحاً في تطبيق أساليب المراجعة الحديثة داخل المصارف محل الدراسة.

وعند النظر إلى عبارات المحور، يتضح أن عبارة ضعف البنية التحتية التقنية اللازمة لتنفيذ أساليب المراجعة الحديثة جاءت بمتوسط (2.48) ومستوى دلالة (0.004)، وهي قيمة دالة إحصائياً. وهذا يدل على أن ضعف البنية التحتية يعد من أبرز المعوقات التي تحد من قدرة المصارف على تطبيق أساليب المراجعة الحديثة بصورة فعالة.

كما جاءت عبارة عدم توفر قاعدة بيانات كاملة تدعم عملية أساليب المراجعة الحديثة بمتوسط (2.63) ومستوى دلالة (0.027)، وهي أيضاً دالة إحصائياً. ويعني ذلك أن نقص قواعد البيانات المتكاملة يمثل عائقاً مهماً، لأن أساليب المراجعة الحديثة تعتمد بدرجة كبيرة على توفر بيانات دقيقة ومنظمة يمكن الرجوع إليها وتحليلها.

أما عبارة ارتفاع تكلفة أنظمة أساليب المراجعة الحديثة فقد بلغ متوسطها (2.73)، إلا أن مستوى الدلالة بلغ (0.118)، وهو أعلى من (0.05)، مما يعني أنها غير دالة إحصائياً. وهذا يشير إلى أن تكلفة الأنظمة لا تظهر في هذه العينة كمعوق يؤكد مقارنة ببقية العوامل التقنية.

## واقع تطبيق معوقات أساليب المراجعة الحديثة في المصارف العاملة بمدينة طبرق

كذلك جاءت عبارة وجود مخاوف تتعلق بأنظمة أمن المعلومات بمتوسط (2.90) ومستوى دلالة (0.588)، وهي غير دالة إحصائياً. وهذا يعني أن مخاوف أمن المعلومات لم تظهر كعامل مؤثر بدرجة معنوية في هذا المحور، رغم أنها قد تبقى من الجوانب التي تحتاج إلى اهتمام إداري وتقني.

وبشكل عام تبين النتائج أن المعوقات التقنية الأكثر وضوحاً تتمثل في ضعف البنية التحتية التقنية وعدم توفر قواعد بيانات كاملة، بينما لم تظهر تكلفة الأنظمة ومخاوف أمن المعلومات كمعوقات دالة إحصائياً ضمن استجابات أفراد العينة

الجدول 4: المحور التقني

| رقم        | العبارة                                                           | المتوسط | مستوى الدلالة Sig. | الحكم        |
|------------|-------------------------------------------------------------------|---------|--------------------|--------------|
| المحور ككل | المحور التقني                                                     | 2.69    | 0.019              | دال إحصائياً |
| 1          | ضعف البنية التحتية التقنية اللازمة لتنفيذ أساليب المراجعة الحديثة | 2.48    | 0.004              | دال إحصائياً |
| 2          | ارتفاع تكلفة أنظمة أساليب المراجعة الحديثة                        | 2.73    | 0.118              | غير دال      |
| 3          | عدم توفر قاعدة بيانات كاملة تدعم عملية أساليب المراجعة الحديثة    | 2.63    | 0.027              | دال إحصائياً |
| 4          | وجود مخاوف تتعلق بأنظمة أمن المعلومات بأساليب المراجعة الحديثة    | 2.90    | 0.588              | غير دال      |

## المحور الثاني: المحور البشري

يوضح الجدول رقم (5) نتائج تحليل المحور البشري باعتباره أحد المحاور التي تناولتها الدراسة لقياس معوقات تطبيق أساليب المراجعة الحديثة في المصارف الليبية. وقد بلغ المتوسط العام للمحور (2.79)، بينما بلغ مستوى الدلالة (0.136)، وهي قيمة أكبر من (0.05)، مما يشير إلى أن المحور البشري لم يظهر كمعوق دال إحصائياً في التطبيق بشكل عام.

وعند تحليل عبارات المحور، تبين أن عبارة نقص الكفاءة المؤهلة في مجال أساليب المراجعة الحديثة حققت متوسطاً بلغ (2.58)، ومستوى دلالة (0.014)، وهي قيمة أقل من (0.05)، مما يدل على أنها تمثل معوقاً ذا دلالة إحصائية. ويشير ذلك إلى أن نقص الكفاءات البشرية المؤهلة يعد من أبرز التحديات التي تواجه المصارف الليبية في تطبيق أساليب المراجعة الحديثة، الأمر الذي يؤكد أهمية الاستثمار في تأهيل المراجعين وتطوير مهاراتهم.

أما عبارة مقاومة الموظفين للتغيير والتطوير لغياب الوعي بأساليب المراجعة الحديثة فقد بلغ متوسطها (2.85)، ومستوى الدلالة (0.357)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً. وهذا يعني أن مقاومة التغيير لم تظهر كمعوق مؤثر بدرجة معنوية لدى أفراد العينة.

كما جاءت عبارة اعتماد المراجع على الأساليب التقليدية، وغياب تدريب مستمر على استخدام تقنيات أساليب المراجعة الحديثة بمتوسط (2.96)، ومستوى دلالة (0.828)، وهي أيضاً غير دالة إحصائياً، مما يشير إلى أن أفراد العينة لم يتفوقوا بدرجة كافية على اعتبارها من المعوقات الرئيسة في بيئة العمل المصرفي.

## واقع تطبيق معوقات أساليب المراجعة الحديثة في المصارف العاملة بمدينة طبرق

وبصفة عامة، توضح النتائج أن المحور البشري لم يكن من المعوقات الدالة إحصائياً على مستوى المحور ككل، إلا أن نقص الكفاءات المؤهلة برز كأحد المعوقات المهمة التي تستدعي اهتمام إدارات المصارف من خلال توفير برامج تدريب وتأهيل مستمرة تدعم تطبيق أساليب المراجعة الحديثة بكفاءة أكبر.

الجدول 5: المحور البشري

| رقم        | العبارة                                                                                             | المتوسط | مستوى الدلالة<br>Sig. | الحكم        |
|------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|-----------------------|--------------|
| المحور ككل | المحور البشري                                                                                       | 2.79    | 0.136                 | غير دال      |
| 5          | نقص الكفاءة المؤهلة في مجال أساليب المراجعة الحديثة                                                 | 2.58    | 0.014                 | دال إحصائياً |
| 6          | مقاومة الموظفين للتغيير والتطوير لغياب الوعي بأساليب المراجعة الحديثة                               | 2.85    | 0.357                 | غير دال      |
| 7          | اعتماد المراجع على الأساليب التقليدية، وغياب تدريب مستمر على استخدام تقنيات أساليب المراجعة الحديثة | 2.96    | 0.828                 | غير دال      |

## المحور الثالث: المحور التنظيمي

يوضح الجدول رقم (6) نتائج تحليل المحور التنظيمي، والذي يركز على المعوقات المرتبطة بالجوانب الإدارية والتنظيمية داخل المصارف الليبية. وقد بلغ المتوسط العام للمحور (2.78)، بينما بلغ مستوى الدلالة (0.085)، وهي قيمة أعلى من (0.05)، مما يعني أن المحور التنظيمي ككل لم يظهر كمعوق دال إحصائياً في تطبيق أساليب المراجعة الحديثة.

وعند النظر إلى عبارات المحور، يتضح أن جميع العبارات جاءت غير دالة إحصائياً، حيث بلغ مستوى الدلالة لعبارة ضعف أنظمة الرقابة الداخلية (0.140)، وعبارة ضعف التنسيق بين الأقسام (0.166)، وعبارة عدم متابعة الإدارة العليا لتنفيذ توصيات أساليب المراجعة الحديثة (0.119)، وعبارة غياب سياسة واضحة لتطبيق أساليب المراجعة الحديثة (0.424). وجميع هذه القيم أعلى من مستوى الدلالة المعتمد (0.05).

وتشير هذه النتائج إلى أن أفراد العينة لم يروا أن الجوانب التنظيمية تمثل معوقاً واضحاً بدرجة معنوية أمام تطبيق أساليب المراجعة الحديثة في المصارف محل الدراسة. كما أن تقارب المتوسطات بين عبارات المحور، والتي تراوحت بين (2.75) و(2.87)، يعكس أن آراء المشاركين كانت قريبة من المستوى المحايد، دون وجود اتفاق قوي على أن هذه العوامل التنظيمية تشكل عائقاً رئيسياً.

وبشكل عام، يمكن القول إن المعوقات التنظيمية لم تظهر كأحد العوامل المؤثرة إحصائياً في هذه الدراسة، إلا أن ذلك لا يعني إهمالها، لأن تطوير الرقابة الداخلية، وتحسين التنسيق بين الأقسام، ووجود سياسات واضحة، ومتابعة الإدارة العليا، تظل عناصر مهمة لدعم نجاح تطبيق أساليب المراجعة الحديثة داخل المصارف الليبية.

الجدول 6: المحور التنظيمي

## واقع تطبيق معوقات أساليب المراجعة الحديثة في المصارف العاملة بمدينة طبرق

| رقم | العبارة                                                                                 | المتوسط | مستوى الدلالة<br>Sig. | الحكم      |
|-----|-----------------------------------------------------------------------------------------|---------|-----------------------|------------|
|     | المحور التنظيمي                                                                         | 2.78    | 0.085                 | غير<br>دال |
| 8   | ضعف أنظمة الرقابة الداخلية داخل المصارف بأساليب المراجعة الحديثة                        | 2.75    | 0.140                 | غير<br>دال |
| 9   | ضعف التنسيق بين الأقسام لتحقيق الإجراءات الإدارية داخل المصارف بأساليب المراجعة الحديثة | 2.75    | 0.166                 | غير<br>دال |
| 10  | عدم متابعة الإدارة العليا لتنفيذ توصيات أساليب المراجعة الحديثة                         | 2.75    | 0.119                 | غير<br>دال |
| 11  | غياب سياسة واضحة لتطبيق أساليب المراجعة الحديثة                                         | 2.87    | 0.424                 | غير<br>دال |

### المحور الرابع: المحور التشريعي

يوضح الجدول رقم (7) نتائج تحليل المحور التشريعي، والذي يتناول المعوقات المرتبطة بالقوانين والمعايير المهنية والجهات الرقابية ذات العلاقة بتطبيق أساليب المراجعة الحديثة في المصارف الليبية وقد بلغ المتوسط العام للمحور (2.91)، بينما بلغ مستوى الدلالة (0.510)، وهي قيمة أعلى من (0.05)، مما يعني أن المحور التشريعي ككل لم يظهر كمعوق دال إحصائياً.

وعند تحليل عبارات المحور، تبين أن عبارة القوانين المحلية الحالية لا تواكب تطورات تقنية أساليب المراجعة الحديثة جاءت بمتوسط (2.62)، ومستوى دلالة (0.034)، وهي قيمة أقل من (0.05)، مما يدل على أنها عبارة دالة إحصائياً. وهذا يعني أن عدم مواكبة القوانين المحلية للتطورات التقنية يمثل أحد المعوقات التشريعية المهمة التي قد تحد من تطبيق أساليب المراجعة الحديثة داخل المصارف.

أما باقي العبارات فقد جاءت غير دالة إحصائياً، حيث بلغ مستوى الدلالة لعبارة غياب المعايير المهنية الخاصة بعملية أساليب المراجعة الحديثة (0.569)، وعبارة عدم وضوح الإطار القانوني للمراجعة الإلكترونية بأساليب المراجعة الحديثة (0.729)، وعبارة غياب دور الجهات الرقابية في دعم وتطوير أساليب المراجعة الحديثة (0.316). وهذا يشير إلى أن أفراد العينة لم ينفقوا بدرجة معنوية على أن هذه العوامل تمثل معوقات تشريعية مؤثرة.

ويلاحظ أن عبارة غياب دور الجهات الرقابية في دعم وتطوير أساليب المراجعة الحديثة سجلت أعلى متوسط بين عبارات المحور بواقع (3.17)، إلا أن مستوى الدلالة الخاص بها لم يكن معنوياً. وهذا يعني أن وجود متوسط أعلى لا يكفي وحده للحكم على العبارة بأنها معوق مؤثر، ما لم يكن الفرق دال إحصائياً.

وبشكل عام، يمكن القول إن المحور التشريعي لم يظهر كمعوق دال إحصائياً على مستوى المحور ككل، غير أن عدم مواكبة القوانين المحلية للتطورات التقنية برز كأحد الجوانب المهمة التي تحتاج إلى مراجعة وتطوير، بما يساعد على تهيئة بيئة تشريعية أكثر دعماً لتطبيق أساليب المراجعة الحديثة في المصارف الليبية.

الجدول 7: المحور التشريعي

## واقع تطبيق معوقات أساليب المراجعة الحديثة في المصارف العاملة بمدينة طبرق

| رقم        | العبرة                                                                 | المتوسط | مستوى الدلالة<br>Sig. | الحكم        |
|------------|------------------------------------------------------------------------|---------|-----------------------|--------------|
| المحور ككل | المحور التشريعي                                                        | 2.91    | 0.510                 | غير دال      |
| 12         | القوانين المحلية الحالية لا تواكب تطورات تقنية أساليب المراجعة الحديثة | 2.62    | 0.034                 | دال إحصائياً |
| 13         | غياب المعايير المهنية الخاصة بعملية أساليب المراجعة الحديثة            | 2.90    | 0.569                 | غير دال      |
| 14         | عدم وضوح الإطار القانوني للمراجعة الإلكترونية بأساليب المراجعة الحديثة | 2.94    | 0.729                 | غير دال      |
| 15         | غياب دور الجهات الرقابية في دعم وتطوير أساليب المراجعة الحديثة         | 3.17    | 0.316                 | غير دال      |

### رابعاً: النتائج والتوصيات:

#### أولاً: النتائج:

1. أظهرت النتائج أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، حيث بلغ معامل ألفا كرو نباخ للمقياس ككل (0.911)، وهي قيمة مرتفعة تؤكد صلاحية الأداة للاعتماد عليها.
2. بينت نتائج صدق الاتساق الداخلي أن جميع عبارات الاستبيان كانت دالة إحصائياً، مما يدل على أن العبارات مرتبطة بمحاورها بشكل جيد.
3. أوضحت النتائج أن المحور التقني هو المحور الوحيد الذي ظهر كمعوق دال إحصائياً في تطبيق أساليب المراجعة الحديثة في المصارف الليبية.
4. تبين أن ضعف البنية التحتية التقنية يمثل أحد أبرز المعوقات التي تحد من تطبيق أساليب المراجعة الحديثة.
5. أظهرت النتائج أن عدم توفر قاعدة بيانات كاملة يعد معوقاً مهماً أمام تطبيق أساليب المراجعة الحديثة.
6. أظهرت النتائج أن نقص الكفاءة المؤهلة في مجال أساليب المراجعة الحديثة يمثل معوقاً بشرياً دال إحصائياً، رغم أن المحور البشري ككل لم يكن دالاً.
7. لم تظهر مقاومة الموظفين للتغيير أو الاعتماد على الأساليب التقليدية كمعوقات دالة إحصائياً ضمن العينة.
8. بينت النتائج أن المحور التنظيمي ككل لم يظهر كمعوق دال إحصائياً، كما لم تكن أي من عباراته دالة.
9. أظهرت النتائج أن المحور التشريعي ككل لم يكن دالاً إحصائياً، لكن عدم مواكبة القوانين المحلية للتطورات التقنية ظهر كمعوق دال.
10. بشكل عام، تشير النتائج إلى أن أهم معوقات تطبيق أساليب المراجعة الحديثة في المصارف الليبية ترتبط بالجوانب التقنية، ثم نقص الكفاءات المؤهلة، ثم الحاجة إلى تطوير القوانين المحلية بما يتناسب مع التطورات التقنية.

#### ثانياً: الاستنتاجات:

1. ثبات أداة الدراسة: أوضحت النتائج أن أداة البحث تتمتع بدرجة عالية من الثبات، حيث بلغ معامل ألفا كرو نباخ للمقياس ككل (0.911)، وهي قيمة مرتفعة تؤكد صلاحية الأداة للاعتماد عليها.
2. الصدق الداخلي: بينت نتائج صدق الاتساق الداخلي أن جميع عبارات الاستبيان كانت دالة إحصائياً، مما يدل على أن العبارات مرتبطة بمحاورها بشكل جيد.



3. **المحور التقني كعائق**: أوضحت النتائج أن المحور التقني هو المحور الوحيد الذي ظهر كمعوق دال إحصائياً في تطبيق أساليب المراجعة الحديثة في المصارف الليبية.
4. **ضعف البنية التحتية**: تبين أن ضعف البنية التحتية التقنية يمثل أحد أبرز المعوقات التي تحد من تطبيق أساليب المراجعة الحديثة.
5. **غياب البيانات المتكاملة**: أظهرت النتائج أن عدم توفر قاعدة بيانات كاملة يُعد معوقاً مهماً أمام تطبيق أساليب المراجعة الحديثة.
6. **المعوقات البشرية (نقص الكفاءة)**: أظهرت النتائج أن نقص الكفاءة المؤهلة في مجال أساليب المراجعة الحديثة يمثل معوقاً بشرياً دالاً إحصائياً، رغم أن المحور البشري ككل لم يكن دالاً.
7. **مقاومة التغيير**: لم تظهر مقاومة الموظفين للتغيير أو الاعتماد على أساليب التقليدية كمعوقات دالة إحصائياً ضمن العينة.
8. **المحور التنظيمي**: بينت النتائج أن المحور التنظيمي ككل لم يظهر كمعوق دال إحصائياً، كما لم تكن أي من عباراته دالة.
9. **المحور التشريعي**: أوضحت النتائج أن المحور التشريعي ككل لم يكن دالاً إحصائياً، لكن عدم مواكبة القوانين المحلية للتطورات التقنية ظهر كمعوق دال.
10. **ترتيب المعوقات**: تشير النتائج إلى أن أهم معوقات تطبيق أساليب المراجعة الحديثة في المصارف الليبية ترتبط بالجوانب التقنية، يليه نقص الكفاءات المؤهلة، ثم الحاجة إلى تطوير القوانين المحلية بما يتناسب مع التطورات التقنية.

#### ثالثاً: التوصيات:

بناءً على النتائج والاستنتاجات الواردة في البحث حول معوقات تطبيق أساليب المراجعة الحديثة في بناءً على النتائج والاستنتاجات الواردة في البحث حول معوقات تطبيق أساليب المراجعة الحديثة في المصارف الليبية، يوصي الباحث بالآتي:

**التوصيات الخاصة بالمحور التقني:**

بما أن المحور التقني هو الوحيد الذي ثبتت دلالاته الإحصائية كمعوق رئيسي ككل، يوصى بالآتي:

- **تحديث وتطوير البنية التحتية الرقمية**: الاستثمار المباشر من قبل إدارات المصارف الأربعة (التجاري الوطني، الجمهورية، شمال أفريقيا، والوحدة) في تحديث الشبكات، الخوادم (السيرفرات)، والبرمجيات اللازمة لاستيعاب تقنيات المراجعة الحديثة.

- **بناء قواعد بيانات مركزية متكاملة**: العمل على تصميم وتطوير قواعد بيانات شاملة ومنظمة؛ لتسهيل عملية استخراج البيانات ومراجعتها إلكترونياً، نظراً لأن نقص هذه القواعد يمثل عائقاً تحليلياً أمام المراجعين.

#### التوصيات الخاصة بالمحور البشري (التأهيل والتدريب):

رغم أن المحور البشري ككل لم يكن دالاً إحصائياً، إلا أن جزئية "نقص الكفاءة" ظهرت كمعوق دال، ولذلك يوصى بـ:

- **إعداد برامج تدريبية تخصصية**: توجيه البرامج التدريبية المتقدمة لرفع كفاءة الكوادر البشرية، وخاصة فئة الشباب والجامعيين النشطين (الذين يمثلون 86.5% من العينة وحملة البكالوريوس)، من خلال دورات متقدمة في المراجعة الإلكترونية وتحليل البيانات الضخمة.

- **استقطاب كفاءات مؤهلة**: سد الفجوة الحالية عبر تعيين عناصر تمتلك خلفية مزدوجة تجمع بين علوم المحاسبة والمراجعة من جهة، وبين التقنيات الرقمية الحديثة من جهة أخرى.

#### التوصيات الخاصة بالمحور التشريعي (البيئة القانونية):

بناءً على ما أظهرته النتائج من أن عدم مواكبة القوانين المحلية للتطورات التقنية يعد عائقاً دالاً إحصائياً، يوصى بالآتي:

- **تحديث التشريعات المصرفية والرقابية:** حث الجهات المشرعة (مثل مصرف ليبيا المركزي والجمعيات المهنية) على مراجعة وتحديث القوانين المحلية واللوائح المنظمة لمهنة المراجعة، بما يمنح "المراجعة الرقمية أو الإلكترونية" حجية وقبولاً قانونياً كاملاً.
- **صياغة أدلة إرشادية ومعايير وطنية:** إصدار معايير مهنية واضحة ومحددة تتلاءم مع البيئة المصرفية الليبية، وتواكب التطور التقني لضمان التزام المصارف بتطبيق أساليب المراجعة الحديثة.
- **التوصيات الخاصة بالمحور التنظيمي:**  
رغم عدم دلالة المحور التنظيمي إحصائياً كمعوق في هذه الدراسة، إلا أن التحسين المستمر يتطلب إجراءات وقائية، ولذلك يوصى بـ:
  - **تبني سياسات داخلية واضحة:** قيام الإدارات العليا في المصارف بوضع استراتيجيات واضحة ومكتوبة تدعم التحول نحو أساليب المراجعة الحديثة، مع تفعيل آليات متابعة تنفيذ توصيات المراجعين لضمان عدم حدوث فجوات تنظيمية مستقبلاً.

#### المصادر والمراجع

- 1- الفلاح، فاطمة. (2023). درجة مساهمة التحول الرقمي في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية: دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية العاملة في المنطقة الشرقية. المؤتمر الدولي الرابع لكلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية.
- 2- الحراري، عبد الرحمن، وشلغوف، محمد. (2024). تحديات التحول الرقمي وأثرها في عمليات إدارة المعرفة في المؤسسات الخدمية: دراسة حالة مصرف الجمهورية بمدينة الزاوية. مجلة دراسات الإنسان والمجتمع.
- 3- حمودة، المهدي. (2026). (دور التحول الرقمي في مهنة المحاسبة والمراجعة الداخلية وأثره على الأداء المالي: دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية [رسالة ماجستير غير منشورة.
- 4- محمد مفتاح زوى. (2020). دور المراجعة الداخلية الحديثة في تحسين إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية الليبية. مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة بنغازي.
- 5- حنان فهد سعيد، ورزق الله مصباح رزق الله. (2025). دور آليات التحول الرقمي في تحسين جودة المراجعة الداخلية: دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية. مجلة جامعة فزان العلمية
- 6- فرج، أسامة إبراهيم، أبو زيد، ابتسام ضو عبدالسلام. (2026). أثر التحول الرقمي على جودة أعمال المراجعة الخارجية والتحديات المرتبطة به في بيئة المراجعة الحديثة. مجلة العلوم الشاملة، المجلد (10)، العدد (39).
- 7- كريبات، محمد مفتاح (2017). مدى تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في الشركات الصناعية الليبية: دراسة حالة الشركة الأهلية للإسمنت. مجلة آفاق اقتصادية.
- 8- أمحمد، فرج عبدالنبي، الزروق، حسام (2020). المعوقات التي تواجهها أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسات العامة والمؤثرة على دورها في الحد من الفساد المالي. مجلة آفاق اقتصادية.
- 9- بالنور، مجيد فرج سعد. (2025). التحول الرقمي وأثره على الأداء الوظيفي في المصارف الليبية: دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع الزاوية. مجلة القرطاس، العدد السابع والعشرون.